

## الجباية و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية

بن عاتق حنان جامعة معسكر

## مقدمة

تطور دور الدولة في الاقتصاد ، فبعد أن كانت الدولة في الفكر التقليدي لا تتدخل إلا من أجل أداء ثلاث وظائف أساسية : الأمن ، العدالة ، التمثيل الدبلوماسي، تطور دورها وأصبحت عونا اقتصاديا كغيرها من الأعوان الآخرين الفاعلين في الحياة الاقتصادية ، ولقد أدى توسع دور الدولة إلى التوسع في وظيفة الضريبة ، فلم يصبح الهدف من فرض الضرائب توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة المحدودة فقط ، بل تؤدي أيضا أهدافا أخرى في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وأضحى تشكل أداة فعالة في يد الدولة تستخدمها من أجل تحقيق أهداف اقتصادية في مقدمتها النمو الاقتصادي.

## 1- مفاهيم عامة عن الجباية والنمو الاقتصادي.

**1-1 تعريف الجباية** يمكن تعريف الجباية على أنها: « مجموع القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم التي تجبى لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية »<sup>1</sup>. وتحمل الجباية أهمية بالغة في الاقتصاد وذلك على المستويين الكلي والجزئي.

**1-1-1 على المستوى الكلي** : تعدّ الجباية أداة تعديل اقتصادي واجتماعي ، تنظم فرض الضرائب والرسوم لصالح الدولة والجماعات المحلية « فهي أداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي قصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ومعالجة بعض المشاكل الاقتصادية »<sup>2</sup>.

**1-1-2 على المستوى الجزئي** : يمكن للجباية أن تكون لها آثار جدّ معتبرة على المكلف سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا ، فالضريبة تؤثر على ميل الأفراد للادخار كما تؤثر على إستراتيجية التمويل والاستثمار بالمؤسسة ، إذ تلعب دور المحفز، الموجه، المثبط للاستثمار داخل المؤسسة.

نتيجة للآثار المعتبرة التي تحدثها الضرائب على المستويين الكلي والجزئي، نجد العناية التي توليها مختلف الدول لنظامها الضريبي الذي يخضع له الأفراد والمؤسسات وكذا لسياستها

الضريبية، إذ هي جزء من سياسة اقتصادية متكاملة.

## 1-2 النمو الاقتصادي وكيفية قياسه :

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الذي تسعى لتحقيقه السياسات الاقتصادية في كل دول العالم، وعادة ما يتم تعريفه على أنه: « التطور الذي من خلاله ينمو إنتاج المواد والخدمات عن كل فرد عبر الزمن ». كما يتم قياسه بناء على الزيادة الحاصلة في الناتج الداخلي الخام وذلك لأنّ النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلاّ بعد مرور فترة زمنية<sup>3</sup>. وعلى هذا الأساس فالنمو الاقتصادي هو التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى.

غير أنّه يجب الإشارة إلى مسألة هامة في هذا الإطار وهو الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

فالنمو الاقتصادي يحصل في مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي ، أما التنمية الاقتصادية فهي نمو اقتصادي مصحوب بتغيرات هيكلية تحدث في المجتمع والتي يكون من مظاهرها - على سبيل المثال - ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي ، تحسن الظروف الاجتماعية للسكان ، والتنمية الاقتصادية تتضمن تحسن الجانب الاجتماعي بالضرورة.

وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي، بحيث تعمل الدولة على الارتقاء أو الوصول إلى نمو اقتصادي قوي و مستمر .

## 1-3-3 النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي:

### 1-3-3-1 نماذج الكينزيين المحدثين للجباية كمتغيرة محفزة لمعدل النمو المتوازن:

من بين النماذج التي تتضمنها هذه النظرية:

\* نموذج سميت ووايت (white and Smith): بحيث اهتم وايت أساسا بمشكلة التعادل بين المعدل الفعلي والضروري، بمعنى باللا توازنات المحتمل ظهورها في الأجل القصير، وحاول معرفة كيف يمكن للجباية أن تكون أداة لتفادي هذه الظاهرة، أما إشكالية سميت فهي قريبة جدا من إشكالية وايت،<sup>4</sup> غير أن نموذجه كان غنيا بحيث قام بإدخال السياسة النقدية إلى جانب السياسة الميزانية (سياسة الإنفاق العام والسياسة الجبائية)، إذن فهدف سميت تمثل في دراسة مختلف الآثار التي

تحديثها هذه السياسات على معدل النمو الاقتصادي، وكيف يمكن لهذه السياسات أن توفق بين ما يسميه متطلبات أو ضروريات النمو وهي التي توافق الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية وبين اتجاهات النمو كما تظهر من خلال الطلب الفعلي، وعليه نموذج سميت يتجه إلى اعتبار دور الجباية على أنه عنصر مهم ولكن جزئي ضمن سياسة اقتصادية متكاملة، فالسياسة الجبائية لا تكون منفصلة عن السياسة الميزانية والنقدية.

### \* إدخال الجباية ضمن النماذج الديناميكية في الأجل الطويل "نموذج

**K.K.Kurihara**: إن **K.K.Kurihara** يترك مشكل المساواة بين معدل نمو الطلب الفعلي ومعدل نمو القدرة الإنتاجية مفترضا بأنه في الأجل الطويل العرض والطلب بنفس المعدل المضمون والذي يسميه "معدل نمو القدرة الكاملة" **"le taux de croissance de pleine capacité"**.<sup>5</sup> حسب **Kurihara** فإن الاقتصاد يؤول إلى الابتعاد عن مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل، لأنه لا يوجد أي ميكانيزم يضمن لنا إمكانية المساواة بين معدل نمو القدرة الكاملة ومعدل النمو الموافق للتشغيل الكامل لقوة العمل، وهنا سوف يكون دور السياسة الاقتصادية على العموم والجباية على الخصوص والمتمثل في منع الاقتصاد من الدخول ضمن مجال التضخمي طويل الأجل أو ضمن مجال ركود مزمن ومن المهم هنا الإشارة إلى أنه ضمن نماذج الكينزيين المحدثين للنمو الاقتصادي فإن التوازن هو توازن غير مستقر سواء في الأجل الطويل أو في الأجل القصير وعندما يحدث الاقتصاد قليلا من مجال النمو المتوازن فإن النتيجة سوف نكون أمام تضخم مزمن **"une inflation chronique"** أو ارتفاع مستمر في ظاهرة البطالة، أو في بعض الأحيان تحدث الظاهرتين معا وهو ما يعرف في الاقتصاد بظاهرة الركود التضخمي **"la stag - flation"** وهي عبارة عن الظاهرة التي يتزامن فيها وجود التضخم أي الارتفاع المستمر في الأسعار مع ظاهرة البطالة، وهي الظاهرة التي أصبحت تمثل تحديا كبيرا للاقتصاديين لتغييرها من جهة وعلاجها من جهة أخرى.<sup>6</sup>

### 1-3-2 النماذج النيوكلاسيكية للجباية كمتغيرة محفزة لخصائص مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل :

حسب النيوكلاسيك، فإن معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل مستقل عن القيم التي تأخذها مختلف معاملات السياسة الاقتصادية والجبائية خصوصا، أي أن هذه الأخيرة لا يمكنها بأي حال من الأحوال التأثير على قيمة هذا المعدل، لأنه مرتبط أساسا بالعوامل الطبيعية، إلا أن خصائص مجال النمو المتوازن لا تخرج عن إطار السياسة الاقتصادية، والجباية يتم استخدامها هنا من أجل توجيه الاقتصاد نحو المجال الأمثل لهذا النمو.

إن إدخال الجباية ضمن النموذج النيوكلاسيكي يؤدي بالاقتصاد إلى أن يتجه إلى الالتحاق بمجال النمو المتوازن حيث معدل النمو الاقتصادي يساوي المعدل الطبيعي وقد تم إدخال هذه المتغيرة من طرف الاقتصاديين (Cornowall و (K.Sato) .

## 2- السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

لقد قمنا سابقا بدراسة الجباية والنمو الاقتصادي بصفة عامة، وسنقوم الآن بمحاولة إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري، فالسياسة الاقتصادية ككل والتي ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها النمو الاقتصادي تمتلك مجموعة من الأدوات النقدية و الجبائية وتعمل على تسخير سياساتها النقدية والمالية عموما والجبائية خصوصا من أجل خدمة أهداف سياساتها الاقتصادية الكلية، وقد عرفت الجزائر بدورها جملة من التطورات الهامة والعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد الموجه والمخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو الاقتصاد الح، حيث أن عملية الانتقال هذه ميزتها مباشرة جملة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بمعية المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

وسنقوم في هذا البحث بدراسة مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر

### 2-1 السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي خلال المرحلة (1967 - 1985)

بعد استقلال الجزائر السياسي لم تكن تتوفر على الكفاءات القادرة على وضع التشريعات القانونية عموما والجبائية خصوصا وكذا صياغة الأطر التنظيمية لتسيير إدارتها العمومية، وهو الأمر الذي جعلها تبقى بعد استقلالها - إلى أجل معين - تتعامل بالأنظمة الموروثة من الاستعمار الفرنسي، والأمر نفسه تم بالنسبة لنظامها الضريبي الذي كان له نفس التقسيم الجغرافي مقارنة بالنظام الفرنسي، فهناك ضرائب تجبي لصالح الخزينة العمومية وأخرى لصالح الجماعات المحلية، ضف إلى ذلك نسجل أن أنظمة التقدير هي ماثلة للأنظمة الفرنسية فنجد النظام الحقيقي التقديري، الجزائري ويمكن الفرق فقط على مستوى المعدلات، فالجزائر آنذاك قامت بفرض معدلات ضريبية مرتفعة بسبب حاجتها الملحة لموارد مالية ضخمة لتمويل إستراتيجيتها التنموية.

وكان الهدف من فرض الضرائب آنذاك يركز على تخصيص العائد المحقق من صادرات المحروقات من أجل الاحتفاظ بخدمة مدنية كبيرة وتوفير التحويلات والإعانات العامة لكل من الاستهلاك والإنتاج والقيام ببرنامج ضخم للاستثمارات العامة غير ذات أولية.<sup>7</sup>

إذن فلقد تميز النظام الجبائي خلال الفترة (1967 - 1985) بمجموعة من الخصائص جعلت منه لا يواكب التحول الاقتصادي الحاصل بعد سنة 1986، فقد عيب على هذا النظام سيادة الضرائب غير المباشرة فيه وضآلة مداخيل الضرائب المباشرة، وكذا زيادة الجباية الخارجية مما أدى إلى التفكير في إصلاحه و عاصرته.

كما تميزت هذه المرحلة بالاعتماد على الجباية البترولية إلى غاية حلول 1986 حيث أن ويفعل انهيار أسعار البترول آنذاك، لم تساهم الجباية البترولية إلى بنسبة 29% من إجمالي الإيرادات الجبائية.

كما تميزت هذه المرحلة أيضا بسوء تأطير الإدارة الضريبية وهو ما كان سببا في قلة كفاءتها، فهي بدورها عانت من سلبيات سوء التسيير كغيرها من الإدارات العمومية. بالإضافة إلى الخصائص السالفة الذكر يمكن إضافة أن النظام الضريبي السائد في تلك الفترة لم يتمكن من تحفيز الاستثمار الوطني الخاص وكذا الأجنبي بسبب التفكير الذي كان سائدا آنذاك والنهج الاشتراكي الذي لم يفسح المجال أمام النشاط الاقتصادي الخاص، صف إلى ذلك احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفرضها قيودا على الواردات كانت وراء إحجام المستثمر الأجنبي والذي مثله مثل المتعامل الوطني الخاص لم يتلقا تحفيزات جبائية للاستثمار في الجزائر.

إن السلطات الاقتصادية في الجزائر تفترض أن تحقيق نمو اقتصادي مستمر و متسارع ومن ثمة معدل تراكم رأسمالي مرتفع، يجب أن يسمح ضمن أفق زمني بجل مختلف المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري مثل الاستهلاك النهائي بالخصوص، فالفائمين على اتخاذ القرار آنذاك كانوا أمام خيارين عادة ما تواجهها الاقتصاديات التي ترغب في تحقيق نمو اقتصادي متسارع: إما التضحية بالاستهلاك الحالي للسماح فيما بعد بتوسيعه في الأجل الطويل (تضحية الأجيال الحالية لصالح الأجيال القادمة)، وإما تفضيل الاستهلاك الحالي والتضحية بالمستقبل.

## 2-2 السياسة الجبائية الجزائرية والنمو الاقتصادي ضمن برامج التعديل الهيكلي (1986-1998):

إن الخصائص السالفة الذكر وما كشفت عنه الأزمة النفطية لعام 1986 جعلت الجزائر تباشر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية عموما والجبائية خصوصا، فالجزائر بلجوتها إلى الإصلاح الجبائي أصبحت تنظر إلى الجباية على أنها عنصر فعال لحل مشكل اختلال التوازنات التي تهدد نظامها الاقتصادي والمالي بغرض إنعاش الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات نموه. وهذا في إطار

إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية بالنظر إلى عدم استقرار الجباية البترولية، فهي حبيسة عوامل خارجية لا تتكلم بها وهي: أسعار النفط التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، حصة الإنتاج المحددة من قبل منظمة "الأوبك" وسعر صرف الدولار كعملة تسعير النفط وتسوية الصفقات في هذا القطاع.

بعد هذه الإصلاحات تركز مضمون النظام الضريبي لسنة 1992 على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة وهي الضريبة على الدخل IRG، الضريبة على القيمة المضافة TVA، الضريبة على أرباح الشركات IBS، بالإضافة إلى جملة هذه الإصلاحات هناك إصلاحات ضريبية أخرى تتعلق بالتدابير التالية:

\* في إطار الحد من استهلاك بعض السلع غير المرغوب بها، ثم رفع الضريبة على كل من التبغ والخمور وذلك على أساس ثابت ومحدد، وبغض النظر عن حجم المبيعات TIC وذلك في إطار الرسم الداخلي على الاستهلاك.

\* إلغاء المعاملة التفضيلية من الجانب الجبائي للقطاع العام الذي أصبح يخضع لنفس الضرائب التي يخضع لها القطاع الخاص.

\* إلغاء المعاملة التفضيلية من الجانب الجبائي للقطاع العام الذي أصبح يخضع لنفس الضرائب التي يخضع لها القطاع الخاص.

\* تخفيض الرسم الجمركي تدريجيا من حد أقصى قدره 60% إلى 50% ليصل إلى 45% سنة 1997 بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية ويقلل من اختلال التسعيرة بالإضافة إلى مساعدة عمليات تحرير التجارة الداخلية والخارجية.

وقد تم إدراج النظام الجبائي الجزائري ضمن منطق الإصلاحات التي تنتهجها الجزائر، حيث شهد عدة إصلاحات بهدف عصرنته وجعله يواكب التحول الجديد نحو اقتصاد السوق، ويمكن تلخيص أهداف الإصلاح الجبائي فيما يلي:<sup>8</sup>

\* تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي مع تخفيض الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات والناجم عن تعدد الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.

<sup>8</sup> - رجراج أحمد، مرجع سابق، النظام الجبائي الجزائري تقييم الأداء وتحديات المرحلة المقبلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2004، ص 67 - 68.

\* خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات كون أن الصادرات تهيمن عليها المنتجات النفطية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تنسم بعدم الاستقرار.

\* إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بتوظيف الضريبة وجعلها أداة من أدوات التحكم في التضخم نظرا إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.

\* إرساء نظام ضريبي بسيط ومستقر في تشريعاته.

\* إعادة هيكلة وتنظيم المصالح الضريبية.

\* المساهمة في تحقيق جهود اللامركزية الاقتصادية والسياسية للوطن إدراك من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات الوطن.

ولقد أسفر الإصلاح الضريبي عن بنية جديدة للنظام الجبائي يعتمد على الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية، بحيث تم تمييز موارد الجماعات المحلية الخاصة التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية كما تم تخصيص الضرائب التالية لصالح ميزانية الدولة: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الضرائب على الإنفاق، الضرائب على التداول والضرائب على التجارة الخارجية، كما تم تخصيص الضرائب التالية لصالح الجماعات المحلية: الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي، الضرائب على الملكية كالرسم العقاري ورسم التطهير.

إن معدل النمو الاقتصادي الذي كان سالبا في المتوسط (-0.5%) خلال فترة الثمانية السنوات (1986 – 1993) أصبح موجبا منذ بداية سنة 1995، أي سنة واحدة بعد تطبيق البرنامج الشامل للتعديل الهيكلي، إذ بلغ متوسطه 03.4% خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج<sup>9</sup>، ويمكن توضيح هذه النتائج من خلال عرض الجدول الموالي:

## الجدول رقم 1: تطور النمو الاقتصادي ب %

1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنوات
5.1	1.1	4.1	3.8	0.9-	2.1-	النمو الاقتصادي
5.1	0.9-	2.6	3.7	0.4-	2.5-	النمو الاقتصادي خارج المحروقات

Source: Abdelmadjid Bouzidi "les années 90 de l'économie Algérienne, EL Watan, Alger, 2001, p55

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن سنة 1997 هي السنة التي عرفت أدنى نسبة نمو (1.1%) ليرتفع مجددا سنة 1998، هذه النتائج تصبح أكثر تواضعا إذا استخدمنا مؤشر النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات باستثناء سنة 1998، ويمكن تفسير هذه الأرقام من خلال عرض معدلات النمو القطاعية خلال الفترة المدروسة كما يلي:

## الجدول رقم 2: معدلات النمو القطاعية من 1998-1993.

1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنوات
4.6	3.9-	7.9-	1.4-	4.4-	1.3-	الصناعة
11.4	14-	19.5	15	9.0-	3.7-	الزراعة
2.4	2.0	4.5	2.7	0.9	4.0-	BTP
3.5	5.2	7.0	1.0	2.5-	0.8-	المحروقات

Source: Abdelmadjid Bouzidi, op, cit, p55

يوضح لنا الجدول العلاقة القائمة بين النتائج الحسنة لمعدل النمو الاقتصادي (بحيث أصبح موجبا منذ 1995) وبين معدل النمو في قطاعي الزراعة والمحروقات، كما يوضح لنا التأخر والركود الحاصل في القطاع الصناعي والذي سجل معدلات سالبة طوال مرحلة التعديل الهيكلي باستثناء سنة 1998 والتي تعد السنة الوحيدة التي سجلت فيها كل القطاعات معدلات نمو موجبة.

ويمكن استنتاج من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

\* أن معدل النمو الاقتصادي هو معدل متذبذب فبالرغم من أنه قد تجاوز مرحلة المعدلات السالبة، والدليل على ذلك أنه سجل معدل 03.8% سنة 1995 ليرتفع إلى 4.1% سنة 1996، ثم ينخفض

إلى 1.1% سنة 1997، ليعاود الارتفاع سنة 1998 إلى 5.1% وذلك بسبب ارتباطه بعوامل خارجية لا يمكن التحكم بها وهي أسعار البترول بالنسبة للمحروقات والظروف المطرية بالنسبة للقطاع الفلاحي.

\* ركود القطاع الصناعي وعدم مساهمته في النمو الاقتصادي.

\* عدم بلوغ الهدف المنشود إثر الدخول في برنامج التعديل الهيكلي والمتمثل في تحقيق معدلات نمو ما بين 3 و 6% ولكننا لم نسجل سوى 4.6% كأعلى نسبة نمو خلال هذه الفترة، كما أن الانتقال من مرحلة ركود قبل سنة 1994 إلى مرحلة نمو بداية من سنة 1995 يبقى غير كاف بالنسبة لاحتياجات الجزائر، بالرغم من ذلك يمكن القول بأن أهم مكسب أفرزته إجراءات التعديل الهيكلي على معدل النمو الاقتصادي هو أنه أصبح موجبا بعد أن كان سالبا طوال الفترة (1986 – 1993).

ابتداء من السداسي الثاني لسنة 1998 شهد الاقتصاد الجزائري صدمة نفطية مردها انخفاض أسعار البترول، وسجل النمو الاقتصادي خلال هذه السنة معدلا قدره 1.5% وأعلن وزير الصناعة الجزائري آنذاك بأن هذه النسبة متأتية أساسا من النمو المحقق في القطاع الصناعي العمومي، وهو الأمر الذي يؤكد خروج الصناعة من مرحلة الركود المتواصل، ويتعلق الأمر بالصناعات التالية: الحديد والصلب والتعدين، والميكانيك والكيمياء والصيدلة والأسمدة، مواد البناء الكهربائي والإلكترونيات، الصناعات الغذائية، النسيج والجلود، حيث أنه وابتداء من سنة 1999 أعلنت الحكومة عن برنامج لتأهيل 150 مؤسسة صناعية بكلفة 600 مليون دولار، تدوم مدته 03 سنوات، الأمر الذي أدى إلى نمو القطاع الصناعي بنسبة 01.5% مقارنة بنسبة 1998، مع العلم أن القطاع الصناعي يوفر فرصا كبيرة للاستثمار بسبب:

- 1- وجود قاعدة صناعية متنوعة وبعضها متطور (بفعل مرحلة التصنيع التي عاشتها الجزائر).
- 2- توفر مواد أولية منجمية وغير منجمية.
- 3- توفر يد عاملة ذات كلفة معقولة وهي تخضع للتكوين باستمرار.
- 4- وجود سوق استهلاكية واسعة ووجود إمكانيات تصديرية خصوصا مع دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- 5- اعتماد برنامج لتأهيل المؤسسات.

## 2-3 الوضع الجباي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1999 - 2003):

بعد الأزمة الحادة التي شهدتها الجزائر، لم تجد من حل أمامها سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وتطبيق حلوله وتوصياته، ولكن بعد انقضاء عمر تطبيق هذا البرنامج نتساءل عن النتائج التي أحرزها وهل كانت في مستوى الأهداف المسطرة بالحكومة الجزائرية برئاسة أحمد أويحي، وفي تقييمها للبرنامج ترى بأنه حقق خمس إنجازات.

- 1- استعادة التوازنات الخارجية.
- 2- التطهير التدريجي للمالية العامة.
- 3- تخفيض معدل التضخم إلى معدلات مقبولة.
- 4- تحسين شروط تمويل الاقتصاد.
- 5- تحقيق معدل نمو اقتصادي موجب.

أما بالنسبة للمجلس الوطني الاقتصادي فهو يرى بأن البرنامج قد مكن من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن هذه النتائج لم تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة في مجال النمو الاقتصادي والشغل مما زاد من حدة البطالة. غير أنه بعد الصدمة لسنتي 98، 99، أي سنة 2000، رسخت الجزائر العودة إلى الاستقرار المالي، حيث سجل النمو الاقتصادي قدره 2.6% سنة 2000 ثم 2.1% سنة 2001، ليقفز إلى 4.1% سنة 2002، 6.8% سنة 2003، ولقد تم تسجيل هذه المعدلات المعتبرة للنمو الاقتصادي في ظل تراجع كبير لمعدلات التضخم والتي بلغت 1.42% سنة 2002، وحسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تعد قطاعات المحروقات، الأشغال العمومية والخدمات في المقدمة بالنسبة لنسب النمو المحققة، في حين تبقى الصناعة متذبذبة حسب القطاعات والفروع مع تسجيل نمو سلبي في قطاع الفلاحة بسبب الظروف المناخية<sup>10</sup> إذا كانت الجزائر قد نجحت في استعادة توازنها الاقتصادية والمالية الكبرى فهي شروط ضرورية ولكنها غير كافية من أجل إنجاح الإنعاش الاقتصادي والرقى إلى معدلات النمو الاقتصادي المرغوب بها، ينبغي الإشارة إلى أنه على العموم القطاع الصناعي العام والذي تم اعتباره بأنه الأكثر إنتاجاً للثروة وخلقاً لمناصب الشغل، لم يصل إلى المستوى المطلوب، حيث أنه من بين 1100 مؤسسة عمومية أكثر من 70% توجد في حالة عجز مزمن وتتحمل ديون متراكمة تقدر بـ 15 مليار دولار، فعلى أساس الوضعية الاقتصادية لهذه المؤسسات فأى إجراء لإعادة بعثها من جديد سيكلف خزينة الدولة

ليس أقل من 53 مليار دولار، وهي تكلفة مرتفعة بالنسبة للجزائر وزيادة على ذلك ليس هناك أي ضمان على نجاح هذه العملية.

في ظل هذا المحيط الاقتصادي الصعب، هل من الممكن الاعتماد فقط على القطاع الخاص الفتي خصوصا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الوصول إلى المعدلات الضرورية للنمو الاقتصادي الكفيلة بامتصاص البطالة، ومن أجل مواجهة وصول عشرات الآلاف من الشباب طالبي العمل، حيث ينبغي تسجيل معدلات نمو ما بين 06% و 07% سنويا، وعلى هذا الأساس فالنتيجة التي تفرض نفسها هي أن خلق محيط اقتصادي أكثر استقرارا هو أمر أساسي ولكنه ليس كافيا من أجل مواصلة وتعميق الإصلاحات الكبرى، وهو ما يتوجب تدخل الدولة من أجل تحفيز معدل النمو الاقتصادي والرفي بها إلى المعدل المطلوب.

وبالفعل استجابت الدولة الجزائرية لهذه الوضعية عن طريق العديد من الإجراءات والمتمثلة في إنشاء هيئات ووكالات لمحاربة البطالة وإنعاش دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بالإضافة إلى تنظيم الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار خاص بالبطالين الذين تتراوح أعمالهم ما بين 30-35 سنة "ANDI" ، بالإضافة إلى الشروع في تطبيق قانون الإنعاش الاقتصادي. حيث تم الإعلان عنه من طرف رئيس الجمهورية في جوان 2001 مدته 3 سنوات وذلك في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 وهو برنامج يهدف إلى تحقيق الإنعاش والنمو الاقتصادي، وقد سخر هذا البرنامج حجما ماليا قدر بـ 07 مليار دولار، بالإضافة إلى إنشاء صندوق التنمية الذي يشمل 13 ولاية من الجنوب الجزائري بغلاف مالي قدره 25 مليار دج، ويتمثل هذا البرنامج أساسا في:

\* تمويل التجهيزات الاجتماعية.

\* تمويل الهياكل القاعدية بما فيها تلك المتعلقة بالاتصالات.

\* ترقية المحيط الاقتصادي.

\* ترقية المحيط الزراعي والريفي.

يمكن القول بأن الحكومة الجزائرية أو حق الحكومات المتعاقبة تقوم بتبني سياسات اقتصادية كينزية من أجل تحفيز الإنعاش الاقتصادي والرفع من معدلات نمو الاقتصاد الوطني، وأحسن دليل على ذلك هو برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى محاولة المحيط الاقتصادي اللازم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تحركت الجزائر بفتح مجالاتها الاقتصادية لترقية

القطاع الخاص المحلي والأجنبي وإشراكه في إحداث التغيير المنشود وكذلك تحقيق النمو المرتقب.

إلا أنه لا يزال القطاع الخاص يعاني من مجموعة من العقبات حيث تحدث السيد عمر رمضان: رئيس منتدى رؤساء المؤسسات في لقاء له مع رئيس الحكومة أحمد أويحي عن مجموعة من المشاكل والتحديات التي تهدد القطاع الخاص المنتج في الجزائر،<sup>11</sup> حيث أخذ على العراقيين البنكية مثمنا القرار الرامي إلى خوصصة عدد من البنوك مضيفاً أن النسبة 30% التي تطلب بها البنوك كمساهمة في كل استثمار هي نسبة مبالغ فيها تدفع المستثمر إلى التوجه إلى النشاط التجاري بالإضافة إلى نسب الفائدة التي تبقى مرتفعة تتراوح ما بين 6 و 6.5% وهي تعيق الاستثمار، بالإضافة إلى مشكل السوق الموازي الذي يشكل أكبر تحدي لهذه المؤسسات، فالجزائر تمتلك إمكانيات كثيرة لتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستمر في القطاع غير البترولي، ويتوجب توفير بيئة تساند الأعمال بشكل كبير بهدف دعم تنمية القطاع الخاص الناشئ والذي يعتبر الدعامة الرئيسية في إستراتيجية تحقيق النمو المستمر والقضاء على البطالة، حيث أثبتت دراسة حديثة تم إجرائها على 750 مؤسسة خاصة أن مجمل العقبات التي تقف أمام تنمية القطاع الخاص في الجزائر هي<sup>12</sup>:

1- السيطرة الكبيرة للقطاع العام على النشاط الاقتصادي.

2- نقص العقارات الصناعية.

3- صعوبة الحصول على رؤوس الأموال.

4- الحواجز الإدارية الكبيرة والحصول المحدود على المعلومات.

5- جوانب النقص في لوائح العمل وتوفر عدد قليل من العمال المهرة.

6- عدم كفاية البنى الأساسية المتوفرة حالياً، ووجود نظام قضائي غير فعال وهو ما يستوجب مباشرة إصلاحات هيكلية في هذا المجال تستهدف تحسين وتوفير بيئة ملائمة لنشاط ونمو القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي في الجزائر.

في الأخير يمكن القول بأن نسب النمو الاقتصادي المسجلة بعد مرحلة الإصلاحات الهيكلية وإثر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي هي نسب معتبرة ولكنها تظل مرتبطة بصورة كبيرة بقطاع المحروقات، وإن كانت بعض القطاعات الأخرى قد سجلت نمواً معتبراً وذلك بفضل سياسات

الإصلاح المنتهجة ومع الشروع في تطبيق النصوص والتشريعات القانونية الخاصة بتحرير الاقتصاد والمنافسة وتحرير التجارة الخارجية فالجزائر حققت التوازنات ولكنها لم تستطع تحقيق النمو خارج قطاع المحروقات وهو ما يستوجب عليها استغلال تحسن المداخيل النفطية للإسراع في الإصلاحات، فلقد أوضح التقرير الصادر عن البنك العالمي<sup>13</sup>، على ضرورة توظيف واستغلال تحسن مستوى المداخيل الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط للإسراع في تطبيق الإصلاحات الهيكلية والتي هي الضمان الوحيد لتحقيق نسب نمو مرتفعة ومستمرة على المدى الطويل، مشيراً بأن الجزائر ليست بمنأى عن هزات عنيفة لاقتصادها بحيث لاحظ التقرير من خلال تحليل النفقات العمومية خلال الفترة (2001-2002) إثر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي أن الجزائر لا تخصص سوى 09% من مواردها المالية للإصلاحات الهيكلية كما أوضح التقرير أن ارتفاع أسعار النفط قد جلب موارد كبيرة ولكن الرهان الحقيقي هو في كيفية ضمان نسب نمو دائمة وإنشاء مناصب شغل على المدى الطويل.

أما فيما يخص الجباية في هذه الفترة فيمكن القول استمرار هيمنة الجباية البترولية على جباية الدولة، حيث بلغت نسبتها إلى إجمالي إيرادات الدولة 58.52% سنة 1993 ثم 52.45% سنة 1998 و 65.15% سنة 2002 وهو دليل على عدم تمكن هذه الإصلاحات المنتهجة من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ولاحق إحداث التوازن فيما بينها لتبقى بذلك إشكالية ثنائية الاقتصاد الجزائري مطروحة ويمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية:

1- حل معظم المؤسسات العمومية الوطنية وذلك نتيجة تطبيق الإصلاحات الهيكلية والتي تقضي بخصوصية المؤسسات العمومية وحل تلك التي تثبت عدم أهليتها، حيث تمت تصفية 827 مؤسسة عمومية بحلول سنة 1998، ضف إلى ذلك البطء الذي تعرفه عملية الخصخصة في الجزائر، فمنظمين المؤسسات الناشئة (الصغيرة ومتوسطة) لا تزال في مرحلة الإعفاء من دفع الضريبة مما أدى إلى حرمان الخزينة العمومية من تحصيل ضرائب كانت تحصلها من قبل.

2- من أهم الأسباب التي جعلت الجباية العادية ضعيفة هو ضعف القطاع الصناعي والمتمثل أساساً في مؤسسات القطاع العمومي، والتي عرفت وضعية مالية عسيرة وهو ما جعل الدولة تخصص لها مبالغ لتغطية وضعيتها المالية والمتمثلة في نفقات التطهير المالي للمؤسسات وبالتالي لم تستطع هذه المؤسسات الإيفاء بالتزاماتها الضريبية.

3- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الجبائية الرامية إلى تحفيز النشاط الاستثماري وترقية الصادرات

<sup>13</sup> - تقرير البنك العالمي "التنمية الاقتصادية وأفاقها: ارتفاع أسعار النفط وتسيير المداخيل"، جريدة الخبر، العدد 4448 الموافق لـ 16-2005-07، ص 06.

خارج المحروقات، مثل تطبيق المعدل المخفض لـ IBS والمقدر بـ 15% في حالة إعادة استثمار الأرباح، وهو ما خلق حالة من السعي من أجل الاستفادة من هذه الامتيازات بشتى طرق التحايل والغش.

4- ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغت 28% سنة 1996 ، 29.5% سنة 2000، 23.3% سنة 2001، (الديوان الوطني للإحصائيات) وهو ما كان وراء حرمان الخزينة العمومية من أوعية ضريبية كان من المحتمل أن تزيد من حصيلتها العادية.

5- توسع الاقتصاد غير الرسمي والذي يشكل حسب مصالح الضرائب، 40% من الاقتصاد الجزائري وعلى سبيل المثال بلغ تحصيل الجمارك الجزائرية من الرسم على القيمة المضافة سنة 2004 حوالي 97 مليار دولار، بينما كان من المفترض أن تبلغ أضعاف ذلك نظرا لغياب الفوترة ونقص التعامل بالصكوك.

6- ارتفاع حصيلة الجباية البترولية بفعل ارتفاع أسعار البترول باستثناء سنة 1998 والتي عرفت انخفاضا في أسعار البترول، حيث أدى ذلك إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري مما أثر إيجابا على حصيلتها.

ومن أجل تخفيف وطأة تغيرات سعر البترول على استقرار وتوازن الميزانية العامة للدولة، قامت الجزائر بإنشاء صندوق خاص يسمى بـ "صندوق ضبط الموارد في جوان 2000 وتتمثل مهمة الصندوق في امتصاص الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة واستخدامها من أجل تسوية العجز الميزاني الذي قد يحدث مستقبلا نتيجة انخفاض أسعار البترول، أو لتسديد المديونية العمومية للدولة سواء كانت داخلية أو خارجية.

## 2-4 الوضع الجبائي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2005 - 2010):

تعززت حيوية ميزان المدفوعات بفضل محيط خارجي مشجع من ناحية و واردات السلع و الخدمات التي استقرت في مستواها المسجل في 2008 مما جنب البلاد العودة في 2009 إلى ميزان مدفوعات سلبي بعد سنوات طويلة حيث اختتم هذا الأخير السنة الماضية بفائض رمزي يقدر بـ 410 ملايين دولار فقط.

واتسم وضع الجزائر المالي مع نهاية 2008 بأداء "جيد و متميز" و ذلك بتسجيل فائض قياسي لميزان المدفوعات بقيمة 34.4 مليار دولار لتبقى بذلك سنة 2008 في مقدمة السنوات الأربعة التي سجل فيها ميزان المدفوعات فائضا قياسيا منذ استقلال الجزائر/ حسبما أكده بيان السياسة العامة

للحكومة<sup>14</sup>.

و باعتبار صادرات المحروقات المحدد الرئيسي في تحسن ميزان المدفوعات الجاري فان سنة 2008 شهدت تراجعاً تدريجياً لأسعار المحروقات بعد ارتفاعها الاستثنائي خلال الصيف بسبب المضاربة إذ انخفض معدل سعر البرميل من 111 دولار خلال السداسي الأول إلى 88 دولار خلال السداسي الثاني.

بيد أن هذه الوضعية تغيرت بشكل عميق سنة 2009 على اثر انخفاض سعر البرميل بنسبة تقارب 40% حيث قدر هذا الأخير في حدود 62 دولار في المعدل السنوي مما أفضى فضلاً عن انخفاض حجم المبيعات إلى تراجع عائدات المحروقات بنسبة 43% لتتخف من 77.1 مليار دولار سنة 2008 إلى 44.4 مليار دولار في 2009 حسب ذات البيان

وفيما يتعلق بالديون الخارجية التي تم تسديد حوالي 18 مليار دولار منها مسبقاً على مدى ثلاث سنوات فقط فانه لم يترتب عن الأزمة المالية أي أثر على بلادنا لينخفض بذلك حجم الديون الخارجية من 23.3 مليار دولار في نهاية 2003 إلى 5.6 مليار دولار مع نهاية 2006 و ثم بأقل من 4 ملايين دولار في نهاية 2010 تعتبر 10% فقط منها تمثل ديون الدولة أما الباقي فيشكل ديون مستحقة لمعاملين أجانب ينشطون في الجزائر.

و بالرغم من الحفاظ على النمو الاقتصادي و الارتفاع المتواصل للجباية العادية إلا أن الإيرادات المتأتية من المحروقات تظل ذات وزن كبير و يؤثر تراجعها على مداخل الخزينة بشكل محسوس.

ففي 2008 سمح المعدل الجيد لسعر برميل البترول الجزائري (100 دولار) باختتام السنة المالية بفائض في الخزينة يزيد عن 900 مليار دج و هو اتجاه إيجابي مستمر منذ بضع سنوات.

غير أنه اعتباراً من 2009، انخفضت الجباية البترولية

الإجمالية بنسبة 42% لتنتقل من 4000 مليار دج عام 2008 إلى 2400 مليار دج في 2009 .

و أما بالنسبة لصندوق ضبط إيرادات المحروقات المخصص أصلاً لتغطية عبء الميزانية لتسديد الديون الخارجية فقد خصص لتحويل ادخار عمومي استراتيجي سيرافق تمويل البرنامج الاستثماري للدولة . و منه ارتفعت أرصدة صندوق ضبط الإيرادات الذي كان يتوفر على 1842 مليار دج في

2005 إلى 4316 مليار دج في نهاية 2009 و بقي على حاله إلى غاية السداسي الأول من 2010.

**3- دراسة اقتصادية قياسية لمدى تأثير الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المتزامن.**

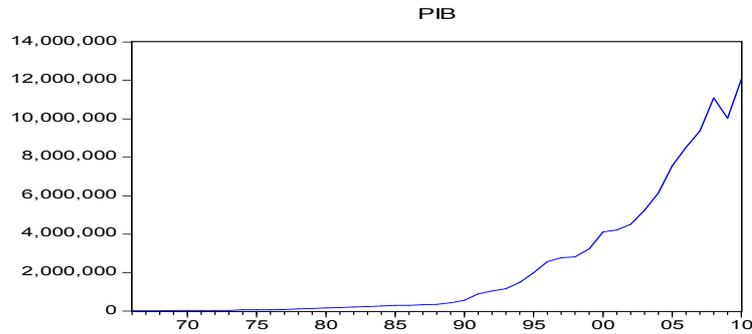
إن دراسة الوضع الجبائي و النمو الاقتصادي في كل المراحل التي مرت بها الجزائر و النتائج التي خرجنا بها يدفعنا إلى القيام بدراسة اقتصادية قياسية لمدى تأثير الجباية بنوعها العادية و البترولية على النمو الاقتصادي. يتم هذا على أساس المعطيات المتوفرة عن المتغيرات الثلاث الجباية العادية، البترولية و الناتج الداخلي الخام من 1968 إلى 2010. سوف يتم اختبار مدى وجود علاقة بين الجباية و الناتج الداخلي الخام وذلك باستعمال تحليل التكامل المتزامن (l'analyse de la cointegration) الذي يسمح بتعريف وتحديد العلاقة الحقيقية بين متغيرين بصفة واضحة عن طريق البحث عن وجود موجه (vecteur) التكامل المتزامن .

يمر اختبار التكامل المتزامن عبر مرحلتين وهما:

تكمن المرحلة الأولى في دراسة خصائص السلاسل الزمنية الثلاث (الجباية العادية و البترولية و النمو الاقتصادي) والتي تبين مدى استقراريتها. يتم هذا باستعمال اختبار دكي فولر المطور.

### 3-1 دراسة الاستقرارية

#### 3-1-1 تطور الناتج الداخلي الخام:



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال البرنامج Eviews 6.1

بحيث نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الناتج الداخلي الخام غير مستقر وهو في زيادة مستمرة خاصة في السنوات الأخيرة أي بعد سنة 1995.

و للتأكد من ذلك سنقوم باختبار استقرارية السلسلة. و ذلك باستخدام ديكي فولر المطور ADF الذي يأخذ بعين الاعتبار إمكانية وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من خلال دمج الفروق. يستخدم اختبار ADF لتوضيح استقرارية السلسلة من عدمها و نوع السلسلة الغير مستقرة أي إذا كانت من النوع المحدد TS أو من النوع العشوائي DS. و من أجل أخذ مختلف الاحتمالات الممكنة، فإن اختبار ADF عمل على تقدير ثلاث نماذج مختلفة و تحت ثلاث فرضيات: بدون حد ثابت، بوجود حد ثابت و اتجاه زمني، بوجود حد ثابت.

$$\Delta PIB_t = \rho_1 PIB_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j PIB_{T-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta PIB_t = \rho_1 PIB_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j PIB_{T-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

$$\Delta PIB_t = \rho_1 PIB_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j PIB_{T-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

يعتمد اختبار ADF على اختيار مستوى التأخرات انطلاقا من تدرية معايير AK، SCH و HQ و باستخدام برنامج Eviews توصلنا إلى أن مستوى التأخر الملائم هو  $p=1$ ، سوف نقدر النماذج حسب هذا التأخر كما يلي:

$$\Delta PIB_t = \rho_1 PIB_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j PIB_{T-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots \text{تقدير النموذج السادس:}$$

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام  $b$  أي اختبار  $H_0: b=0$  نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{cal} = 2.07 < t_{tab} = 2.79$ ) بالتالي نقبل الفرضية  $H_0$  و نمر إلى تقدير النموذج الخامس.

$$\Delta PIB_t = \rho_1 PIB_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j PIB_{T-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots \text{تقدير النموذج الخامس:}$$

نقوم باختبار معنوية الثابت  $c$  أي اختبار  $H_0: c=0$  نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{cal} = 1.32 < t_{tab} = 2.54$ ) نقبل الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الرابع.

$$\Delta PIB_t = \rho_1 PIB_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j PIB_{t-j+1} + \varepsilon$$

تقدير النموذج الرابع:

اختبار جذر الوحدة:  $H_0: \Phi=1$

نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية عند كل مستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة غير مستقرة من نوع DS.

و بتطبيق الفروق الأولى على بيانات الناتج الداخلي الخام تحصلنا على النتائج التالية:

تقدير النموذج السادس:

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{cal} = 2.7 < t_{tab} = 2.79$ ) نقبل الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الخامس.

تقدير النموذج الخامس

نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{cal} = 1.43 < t_{tab} = 2.54$ ) نقبل الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الرابع

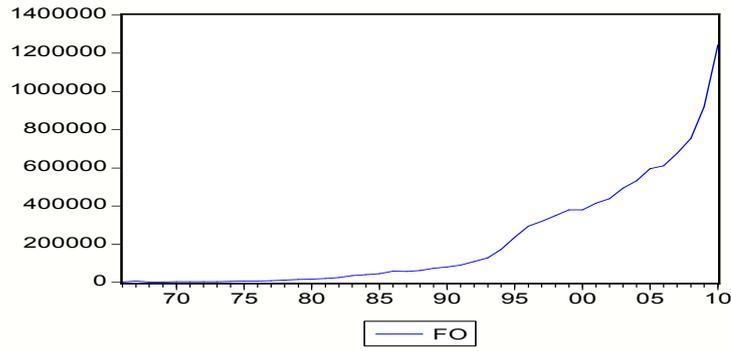
تقدير النموذج الرابع

نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية عند كل مستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة غير مستقرة من الدرجة الأولى و هي من نوع DS.

وبإتباع نفس الخطوات السابقة نقوم بدراسة استقرارية السلسلة من الدرجة الثانية، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أصغر من  $t$  الجدولية عند كل مستويات المعنوية بالتالي نرفض الفرضية  $H_0: \Phi=1$  أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الثانية.

## 3-1-2 تطور الجباية العادية:



نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الجباية العادية غير مستقرة وهي في زيادة مستمرة خاصة في السنوات الأخيرة أي بعد سنة 1995.

و للتأكد من ذلك سنقوم باختبار استقرارية السلسلة. و ذلك باستخدام ديكي فولر المطور ADF وذلك بتقدير ثلاث نماذج التالية:

$$\Delta FO_t = \rho_1 FO_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j FO_{T-j+1} + \varepsilon_t \dots (4)$$

$$\Delta FO_t = \rho_1 FO_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j FO_{T-j+1} + c + \varepsilon_t \dots (5)$$

$$\Delta FO_t = \rho_1 FO_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j FO_{T-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots (6)$$

كأول خطوة نقوم بتحديد مستوى التأخرات انطلاقاً من تدرية معايير AK، SCH و HQ و باستخدام برنامج Eviews توصلنا إلى أن مستوى التأخر الملائم هو  $p=1$ ، و باتباع نفس خطوات دراسة استقرارية السلسلة السابقة توصلنا إلى أن سلسلة الجباية العادية غير مستقرة من الدرجة الثانية و هذا ما يبيئه الجدول التالي.

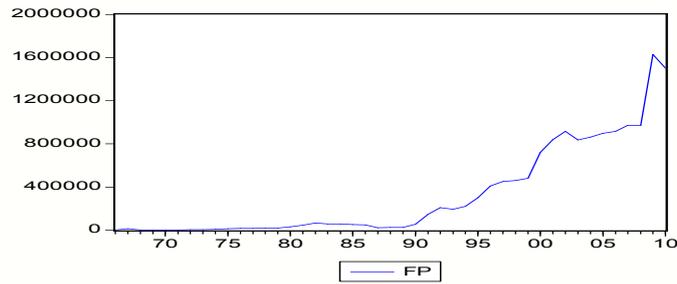
## Augmented Dickey – fuller (ADF) unit root tests

الفروق الثانية			الفروق الأولى			المستوى			$t_c$ $t_{tab}$
بدون ثابت أو اتجاه	بوجود ثابت	بوجود اتجاه و ثابت	بدون ثابت أو اتجاه	بوجود ثابت	بوجود اتجاه و ثابت	بدون ثابت أو اتجاه	بوجود ثابت	بوجود اتجاه و ثابت	
tcal= 2.7	tcal= 1.81	tcal= 1.3	tcal= 3.73	tcal= 3.68	tcal= 3.09	tcal= 0.6	tcal = 0.96	$t_{ca}$ =1.95	
-2.62	-3.61	-4.21	-2.62	-3.60	-4.2	-2.62	-3.6	-4.19	1%
-1.94	-2.93	-3.52	-1.94	-2.93	-3.52	-1.94	-2.93	-3.52	5%
-1.61	-2.6	-3.19	-1.61	-2.60	-3.19	-1.61	-2.6	-3.19	10%

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال البرنامج Eviews 6.1

من خلال الجدول و عند الفروق الثانية  $t$  نلاحظ بأن المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية عند مختلف مستويات المعنوية، بالتالي نقبل الفرضية  $H_0: \Phi=1$  أي أن السلسلة غير مستقرة من الدرجة الثانية.

## 3-1-3 تطور الجباية البترولية:



نفس الشيء نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الجباية العادية غير مستقرة وهي في زيادة مستمرة خاصة في السنوات الأخيرة أي بعد سنة 1995. من الواضح أن شكل الارتباط الذاتي يقع خارج حدود فترة ثقة 95% على مدى 9 فجوات زمنية، مما يشير على عدم توفر صفة الاستقرار في هذه السلسلة. و للتأكد من ذلك سنقوم باختبار استقرار السلسلة. و ذلك باستخدام ديكي فولر المطور ADF وذلك بتقدير ثلاث نماذج التالية:

$$\Delta FP_t = \rho_1 FP_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j FP_{T-j+1} + \varepsilon_t \dots (4)$$

$$\Delta FP_t = \rho_1 FP_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j FP_{T-j+1} + c + \varepsilon_t \dots (5)$$

$$\Delta FP_t = \rho_1 FP_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j FP_{T-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots (6)$$

كأول خطوة نقوم بتحديد مستوى التأخرات انطلاقا من تدنية معايير AK، SCH و HQ و باستخدام برنامج Eviews توصلنا إلى أن مستوى التأخر الملائم هو  $p=1$ ، و باتباع نفس خطوات دراسة استقرارية السلسلة السابقة توصلنا إلى أن سلسلة الجباية البترولية مستقرة من الدرجة الثانية و هذا ما يبينه الجدول التالي:

## Augmented Dickey – fuller (ADF) unit root tests

الفروق الثانية			الفروق الأولى			المستوى			t <sub>c</sub> t <sub>tab</sub>
بدون ثابت أو اتجاه	يوجد ثابت	يوجد اتجاه و ثابت	بدون ثابت أو اتجاه	يوجد ثابت	يوجد اتجاه و ثابت	بدون ثابت أو اتجاه	يوجد ثابت	يوجد اتجاه و ثابت	
t <sub>cal</sub> = - 5.07	t <sub>cal</sub> = - 5.08	t <sub>cal</sub> = - 5.15	t <sub>cal</sub> = - 1.60	t <sub>cal</sub> = - 2.31	t <sub>cal</sub> = - 3.45	t <sub>cal</sub> = 3.46	t <sub>cal</sub> = 2.49	t <sub>ca</sub> =0.21	
-2.62	-3.61	-4.21	-2.62	-3.60	-4.2	-2.62	-3.6	-4.19	1%
-1.94	-2.93	-3.52	-1.94	-2.93	-3.52	-1.94	-2.93	-3.52	5%
-1.61	-2.6	-3.19	-1.61	-2.60	-3.19	-1.61	-2.6	-3.19	10%

نلاحظ من خلال الجدول أنه عند الفروق الثانية t المحسوبة اصغر من t الجدولية عند مختلف مستويات المعنوية، بالتالي نرفض الفرضية  $H_0: \Phi=1$  أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الثانية.

إن إختبار التكامل المتزامن يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة مما يعني اسقاط سلسلة الجباية العادية كونها غير مستقرة من نفس الدرجة.

إختبار كرا نجر للسببية: بعد دراسة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة ولتحديد اتجاه

العلاقة السببية بين المتغيرات تجري اختبار كرانجر للعلاقة السببية بين الناتج الداخلي الخام و الجباية البترولية باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 6 حيث نقوم أولاً بتحديد عدد الناخرات p و التي تم تحديده ب p=2 .  
بعد مقارنة F المحسوبة 13.0631 مع F الجدولية 4.08 تبين أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية، مما يعني رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة و ان هناك علاقة سببية باتجاه واحد ما بين الجباية البترولية و الناتج الداخلي الخام، أي أن التغير في الجباية البترولية يؤدي إلى التغير في الناتج الداخلي الخام. في حين ان التغير في الناتج الداخلي الخام لا يؤدي إلى التغير في الجباية البترولية بحيث أن F المحسوبة 3.44 أصغر من F الجدولية.

### 2-3 تقدير علاقة الطويلة المدى بين PIB و FP باستخدام MCO.

ترتكز نظرية التكامل المتزامن على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة حيث يشير كل من Engle and Granger 1987 إلى إمكانية توليد نموذج خطي يتصف بالاستقرارية من السلاسل الزمنية غير المستقرة . و يتم ذلك من خلال مرحلتين:

**المرحلة الأولى:** بتقدير علاقة الطويلة المدى بين PIB و FP باستخدام MCO.

$$PIB_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}FP_t + e_t$$

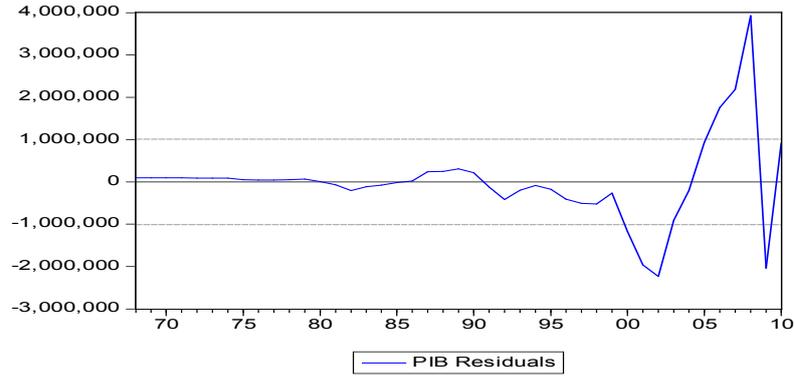
$$PIB = -83265.25 + 7.466FP$$

$$(-0.42) \quad (21.10)$$

نلاحظ من خلال المعادلة المقدر أن FP له تأثير إيجابي على PIB ، و لمعرفة إذا ما كانت هناك إمكانية لوجود علاقة توازن طويل المدى نقوم بدراسة استقرارية البواقي المعادلة السابقة و هذا ما سنتطرق إليه في المرحلة الثانية.

**المرحلة الثانية:** دراسة استقرارية البواقي للمعادلة السابقة

من خلال الرسم البياني للبواقي يتضح بأنه مستقر



للتأكد من ذلك سوف نقوم باختبار استقرارية البواقي باستخدام ADF و ذلك بعد تحديد فترات التأخر (تدنية معايير SC , AIC ) و التي تم تحديدها ب P=2

Augmented Dickey – fuller (ADF) unit root tests

البواقي في المستوى	نوع النموذج	اختبار ADF
-4.64	النموذج 1	اختبار ADF
-4.73	النموذج 2	اختبار ADF
-4.96	النموذج 3	اختبار ADF

تبين من خلال نتائج الجدول استقرارية البواقي في المستوى حيث أن t المحسوبة أصغر من t الجدولية عند كل المستويات .

بما أن متغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة و البواقي مستقرة من درجة أقل يتم تقدير علاقة النموذج الديناميكي (القصير الأجل) باستخدام المعادلة التالية:

$$\Delta PIB_t = \alpha_1 \Delta FP_{t-1} + \alpha_2 e_{t-1} + u_t \quad \alpha_2 < 0$$

$$\Delta PIB_t = 200813.27 + 2.307 \Delta FP_{t-1} - 0.04 e_{t-1} + \hat{u}_t$$

$$(2.53) \quad (3.11) \quad (-0.48)$$

يمكن إعادة صياغة نموذج تصحيح الأخطاء بالمعادلة التالية:

$$\Delta PIB_t = 20081327 + 2.307\Delta FP_{t-1} - 0.04(PIB_{t-1} + 83265.257.466FP_{t-1}) + \hat{u}_t$$

من خلال المعادلة المقدرة يتضح أن المعاملات تختلف جوهريا عن الصفر و معامل قوة التنكير (La force de rappel) جوهريا سالب، مما يعني أن نموذج تصحيح الأخطاء ECM محقق. مما يعني أن للجباية البترولية تأثير إيجابي كبير على تطور الناتج الداخلي الخام.

### خاتمة

سعيًا وراء تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول لإيرادات الدولة، ورد الاعتبار للجباية العادية، سعت الجزائر إلى التركيز على إعادة تصميم نظام ضريبي يعبر عن فلسفة جديدة كجزء من انشغالها بدورها الاقتصادي، الاجتماعي و حتى السياسي من خلال قيامها بإصلاح شامل على نظامها الضريبي سنة 1991، لإعطاء الضريبة دورا اقتصاديا و اجتماعيا يمكنها من رفع مردودية الجباية العادية من أجل المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، و يتوقف ذلك على مدى فعالية النظام الضريبي.

حيث تعتبر فعالية النظام الضريبي إحدى المحددات الأساسية لمعرفة مدى قدرته على تحقيق أهدافه الاقتصادية، الاجتماعية و المالية، لذلك تشكل تلك الفعالية إحدى الاهتمامات لدى القائمين على السياسة الاقتصادية.

## المراجع و الهوامش

- 1 - Maurice Duverger, "Eléments de fiscalité", (Presse universitaire de France), Paris, 1976, p 111.
- 2- ناصر مراد ، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق" ، دار هومة ، الجزائر، 2003 ، ص 40.
- 3- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية" ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية - عين عكنون- الجزائر، 2003 ، ص 35.
- 4- White (W.I), La politique Fiscale et Le Taux de Croissance Désiré, Economie Appliquée, n° 3, 1959, p 337-356
- 5- Kurihara (K.K), A Linear Programming Fiscal Policy Model of Capacity Growth, Public Finance, n° 3-4, 1965, p 272-279
- 6- رمزي زكي، "التضخم الهيكلي" دار المستقبل العربي - الكويت، 1988.
- 7- كريم النشائي وآخرون، "الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، 1998، ص 28.
- 8- رجراج أحمد، مرجع سابق، النظام الجباية الجزائري تقييم الأداء وتحديات المرحلة المقبلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2004، ص 67 - 68.
- 9- média Bank, N° spéciale, mars 2003, p 03.9
- 10- média Bank, N° 64, avril 2003, p:16
- 11- لقاء حكومة ومنتدى رؤساء يكشف تباينا في وجهات النظر ، جريدة الخبر ، العدد 4284 الموافق لـ 06-01-2000 ، ص 1 - 2.
- 12- محمد راتول، الجزائر، المغرب، تونس "التقدم في مجال التنمية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2004، ص 266.
- 13- تقرير البنك العالمي "التنمية الاقتصادية وآفاقها: ارتفاع أسعار النفط وتسيير المداخل"، جريدة الخبر، العدد 4448 الموافق لـ 16-07-2005، ص 06.
- 14- ناصر مراد، الإصلاحات في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 02، 2003، ص 29.